الامر وكلاهما لو قال كملتاهما لكان اوفق لتأنيث
الاستفهامية والخبرية فهو على تأويل كلاهما بين الوجهين
وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل
واحد منهما بقوله فكل ما الى كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل لفظا او
تقديرا غير مشتغل محله بضميره او متعلق ضميره فهو
من حيث هو كذلك كان منصوبا بعوامل شتى
اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا
بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت
فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول
به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من
المنصوبات فتعينه لاحد من المنصوبات انما هو
بحسب المميز فالاستفهامية كقولك كم رجلا ضربت فى
المفعول به وكم ضربت ضربت فى المفعول المطلق

وكم

وكم يوما سرت فى المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام
ملكت وكم مرة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا
الفعل او شبهه محكوما ان يكون ملفوظا او مقدرا
ليدخل فى قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته
اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وقدرت بعده فعلا مقدرا غير مشتغل محله داخل
فى قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر
بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع
داخل فى قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد
من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر
كقولك كم درهما اشتريت وبكم رجل مررت او اضاف
كقولك غلام كم رجل ضربت وعبد كم رجل اشتريت مجرور
بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر
والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان الجار
الجار عن المجرور ممنوع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)